# عَلاقة حزب الاتّحاد الديمقراطيّ بالنظام السوريّ وحُلفائه.. المُحدّدات والمصير

إعــداد: فراس فحام
باحث رئيسي في مركز جسور للدراسات

دراسة تحليليّة

حزيران / يونيو 2022

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مؤسسة بحثية مستقلة، ومركز تفكير متخصص في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يهتم بالأنشطة والفعاليات والتدريب لصناعة التأثير المتبادل بين المسؤولين وصناع القرار وكافة دوائر التأثير والرأي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية المتصلة بالشأن السوري، للمساعدة في الوصول للأهداف والاستراتيجيات من خلال المعطيات والأفكار والتوصيات بشكل مهني واقعي دقيق.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات – 2022
www.jusoor.co

# المحتويات

**منهجية العمل:..... 4**
**تمهيد:..... 4**
**أولاً: جذور العَلاقة بين النظام السوري وحزب العُمّال الكردستاني..... 5**
**ثانياً: محدّدات العلاقة بين حزب الاتحاد الديمقراطي والنظام السوري ..... 7**
1. سياسيّاً:..... 7
2. أمنيّاً وعسكريّاً:..... 9
3. اقتصاديّاً:..... 11
**ثالثاً: محدّدات العَلاقة بين حزب الاتّحاد الديمقراطي وحُلفاء النظام السوري.... 13**
1. إيران:..... 13
2. روسيا:..... 15
**رابعاً: مستقبل العَلاقة بين حزب الاتحاد الديمقراطي والنظام السوري..... 17**
السيناريو الأوّل – الاحتواء:..... 17
السيناريو الثاني – التوظيف:..... 17
السيناريو الثالث – الصراع:..... 18
السيناريو الرابع – التنسيق:..... 18
**الخُلاصة:..... 19**

## منهجية العمل:

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، فاستندت إلى وثائق حول تاريخ العلاقة بين حزب العُمّال الكردستاني وفروعه السورية والإيرانية مع كل من إيران والاتحاد السوفياتي والنظام السوري، إضافة إلى المنهج الوصفي مع استخدام أداتَي الملاحظة والمقابلة، عَبْر حلقات نقاش مع خبراء في الشأن الكردي، ومقابلات مع نشطاء وشخصيات فاعلة شمال شرق سورية، وبالرجوع إلى أدبيات حزب الاتحاد الديمقراطي.

## تمهيد:

اتّسمت العلاقة بين النظام السوري وحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) منذ نشأته وحتى الوقت الراهن بالتقلُّبات، وبأنها ليست على سويّة واحدة؛ نتيجة تأثُّرها بعوامل عديدة تتعلق بمصالح وأهداف الطرفين، التي تقاطعت في بعض المحطّات، وتضاربت في أخرى.

أدّت الأيديولوجيا التي يتبنّاها حزب الاتحاد الديمقراطي، والكوادر المنتمية للطائفة العلوية[1]، بشكل أو بآخر دوراً في التقارُب مع النظام، إضافة إلى تأثير إيران، الذي ظهر بشكل واضح عام 2012 برعاية التفاهُم الذي مهّد لتوسُّع سيطرة وحدات حماية الشعب، وهي الجناح العسكري للحزب.

وساهمت المتغيّرات السياسيّة، وسيولة الأحداث الميدانية باضطراب العلاقة بين حزب الاتحاد الديمقراطي والنظام السوري، خاصة بعد عام 2015 عندما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تأسيس التحالف الدولي لمحاربة تنظيم "داعش"، وما تبعه من اعتبار الجناح العسكري للحزب شريكاً محليّاً في مكافحة الإرهاب. غير أنّ كِلا الطرفين، أي الحزب والنظام، بقي يمتلك نقاطاً مشتركة؛ كالموقف من تركيا والعلاقة مع المعارضة السورية.

استفادت روسيا من عملية إعادة الانتشار الأمريكي شمال شرق سورية في تشرين الأول/ أكتوبر 2019، وعززت من نفوذها العسكري بما في ذلك تأسيس قاعدة جوية في القامشلي بريف الحسكة، لتتحول موسكو إلى فاعل رئيسي مؤثر على علاقة الحزب والنظام.

[1] "حزب الاتحاد الديمقراطي والنظام السوري شراكة أم صراع؟". مركز جسور للدراسات، 12-1-2017، https://bit.ly/3Dvcwyj

## أولاً: جذور العَلاقة بين النظام السوري وحزب العُمّال الكردستاني

احتضن النظام السوري حزب العُمّال الكردستاني PKK منذ تأسيسه، حيث كانت الانطلاقة الحقيقية له من بلدة النشابية بريف دمشق في تموز/ يوليو 1981، عندما عقد الحزب المؤتمر الأول، بحضور عشرات الشخصيات الكردية اليساريّة، التي ينحدر غالبها من تركيا.

حينها التقت مصالح كل من الاتحاد السوفياتي والنظام السوري على تقوية حزب العُمّال الكردستاني، فموسكو سعت لتقوية أوراقها في مواجهة دول حلف شمال الأطلسي (الناتو)؛ بزعزعة استقرار تركيا عَبْر PKK. كذلك فقد بحث النظام السوري عن زعزعة استقرار تركيا؛ بسبب الخلافات آنذاك والتي استمرّت حتى أواخِر تسعينيات القرن الماضي، والمتعلقة بترسيم الحدود والنزاع على لواء إسكندرون –إقليم هاتاي حالياً– ومياه نهرَي الفرات ودجلة، إضافة إلى اختلاف الاصطفاف ضِمن محاور الحرب الباردة (الناتو – الاتحاد السوفياتي)[2].

بلغ التوتر بين تركيا والنظام إبّان حكم حافظ الأسد ذروته عام 1998؛ نتيجة جعل الأراضي السورية قاعدة لتدريب عناصر حزب العُمّال الكردستاني، والانطلاق منها لتنفيذ هجمات داخل الأراضي التركية. آنذاك، حشد الجيش التركي قواته على الحدود مع سورية ولوّح بتنفيذ عملية برية، لكنّ الوساطة الإقليمية بمشاركة كل من مصر وإيران، أدّت في النهاية إلى مغادرة زعيم الحزب عبد الله أوجلان إلى كينيا قبل اعتقاله من الاستخبارات التركية هناك، إضافة إلى توقيع اتفاق أضنة الأمني مع دمشق، الذي أتاح لأنقرة تنفيذ عمليات أمنية ضد الحزب داخل الأراضي السورية حال اقتضت الضرورة. بهذا الاتفاق انتهت العلاقة الرسميّة بين النظام والحزب، الذي اضطرّ منذ ذلك الحين لنقل قاعدة عملياته إلى "جبال قنديل"[3].

ولدى التدقيق في أدبيات وخطابات حزب الاتحاد الديمقراطي تبدو الإيجابية تجاه النظام واضحة في حقبتَي الأسد الأب والابن؛ فـ "الكتاب الأول" الذي يُعتبَر بمثابة مرجعية للحزب يصف فيه انقلاب حزب البعث في 8 آذار/ مارس 1963 بـ "الثورة"، ويمدح "الحركة التصحيحية" التي أدّت لاستيلاء حافظ الأسد على السلطة عام 1970، عدا الإشادة بما اعتبره "تطورَ" و"إحداثَ الخدماتِ ومجانية التعليم"[4].

---

[2] "العلاقات السورية – التركية بين الحاضر والماضي". موقع ترك برس، 23-6-2015، https://bit.ly/3roMj22

[3] "الشرق الأوسط تنشر نص اتفاق أضنة.. 10 تنازلات متبادلة بين أنقرة ودمشق". الشرق الأوسط، 26-1-2019، https://bit.ly/3rwfro2

[4] مرجع سابق، "سورية في برنامج حزب الاتحاد الديمقراطي".

ويُمكن فَهْم نبرة الخطاب المنضبطة التي يستخدمها حزب الاتحاد الديمقراطي تجاه النظام، بسبب إعطاء الأولوية لصراعه التاريخي مع تركيا.

مع توقيع اتفاق أضنة، وبعد تصنيف حزب العمال الكردستاني من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية كمنظمة إرهابية بين عامَيْ 1997 و2001، عمدت قيادة الحزب إلى الكوادر السورية والعراقية والإيرانية والتركية، من أجل تشكيل أفرع له في كل بلد من البلدان الأربعة؛ بغرض مواجهة التحدّيات التي واجهته. وعليه، تم تأسيس كل من مؤتمر الحرية والديمقراطية الكردستاني في تركيا، وحزب الاتحاد الديمقراطي في سورية، وحزب الحل الديمقراطي الكردستاني في العراق، وحزب الحياة الحرة الكردستاني في إيران[5].

وساهمت قيادات في حزب العمال على غرار "عثمان أوجلان" في التنسيق مع الكوادر من أجل تأسيس الأحزاب في سورية والعراق وإيران، وقد أُقيم الاجتماع التأسيسي لحزب الاتحاد الديمقراطي –الفرع السوري لحزب العُمّال الكردستاني– في "جبال قنديل" في 20 أيلول/ سبتمبر 2003[6]، بحضور عدد من قياداته السورية الحالية، مثل صالح مسلم، وآلدار خليل، وجيهان أحمد[7].

في عام 2005 تقلّد صالح مسلّم منصب رئاسة حزب الاتحاد الديمقراطي[8]، في تغيُّر ملحوظ لجأت إليه قيادة حزب العُمّال الكردستاني، التي عمدت قبل ذلك إلى عدم تعيين أيّ من الكوادر السورية ضِمن الصفوف الأولى للفرع السوري، وهو ما يُعزى غالباً إلى رغبة كرد تركيا باستبعاد السوريين عن مركز القرار، إضافة إلى عدم الرغبة باستفزاز النظام آنذاك[9].

ويبدو أنّ هذا التغيّر في سياسة الحزب تجاه العلاقة مع النظام ارتبط بالتحسُّن الذي شهدته العلاقات "السورية – التركية" بين عامَيْ 2005 و2010، عندما أظهر النظام المزيد من التعاوُن في قضية التضييق على كوادر حزب الاتحاد الديمقراطي. حينها تراجعت العلاقة بين الطرفين بشكل واضح

---

[5] "سورية في برنامج حزب الاتحاد الديمقراطي". مركز جسور للدراسات، 25-1-2021، https://bit.ly/3xOWaPD

[6] هوشنك أوسي، "حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD): محنة الهُوِيّة والتباس المشاريع والأدوار المرسومة له محليّاً وإقليميّاً (2)". يكيتي ميديا، 26-7-2017، https://cutt.us/emQdT.

[7] أكد سياسيون ومثقفون ونشطاء حقوقيون أكراد على العلاقة العضوية للكوادر السورية الحالية في حزب الاتحاد الديمقراطي بحزب العمال الكردستاني، ورشة عمل أقامها مركز جسور للدراسات، غازي عنتاب، تركيا، 25-11-2021.

[8] مرجع سابق، أوسي، "حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD): محنة الهُوِيّة والتباس المشاريع والأدوار المرسومة له محليّاً وإقليميّاً (2)".

[9] مرجع سابق، "سورية في برنامج حزب الاتحاد الديمقراطي".

دون أن تنقطع كلياً[10]، إلى أن اندلعت الاحتجاجات الشعبية ضد النظام عام 2011، التي فرضت واقعاً جديداً عليهما.

## ثانياً: محدّدات العَلاقة بين حزب الاتحاد الديمقراطي والنظام السوري

فرضت المتغيّرات التي طرأت على سورية بعد عام 2011 واقعاً ومحدّدات جديدة على كل من النظام السوري وحزب الاتحاد الديمقراطي، دفعتهما للدخول في مسار جديد استمرّ حتى عام 2015، أي بعد أشهر قليلة من إعلان الولايات المتّحدة تشكيل التحالف الدولي ضد تنظيم "داعش" في العراق وسورية.

### 1. سياسيّاً:

بعد اندلاع الاحتجاجات الشعبية في آذار/ مارس 2011، بدأت كوادر حزب الاتحاد الديمقراطي بالعودة إلى سورية بعدما لجأ معظمها إلى جبال قنديل شمال العراق، وعلى رأسهم صالح مسلم الذي عاد لينشط في مدينة القامشلي بمحافظة الحسكة[11].

عاد حزب الاتحاد الديمقراطي للنشاط في سورية عَبْر المشاركة بتأسيس هيئة التنسيق لقوى التغيير الديمقراطي منتصف عام 2011؛ حيث شغل صالح مسلم منصب نائب المنسّق العامّ. وفي عام 2016 علّق الحزب عضويته في الهيئة دون الانسحاب منها[12].

ويُلاحَظ أنّ الحزب اختار العمل مع قُوَى المعارضة التي ترفع شعار "التغيير الديمقراطي"، وتدعو إلى إنهاء احتكار حزب البعث العربي الاشتراكي للحياة السياسية، وتتجنّب المطالبة بـ "إسقاط النظام"، وهو سيناريو يستنكره ويرفضه الحزب بشكل واضح[13].

كان تعليق الحزب لعضويته في هيئة التنسيق مرتبطاً بموقف بعض أحزاب الأخيرة من "الإدارة الذاتية" لمناطق شمال شرق سورية، والتي تم تأسيسها نهاية عام 2013، إضافة إلى رغبة الحزب

---

[10] "جميل بايك: لا يمكن أن نكون ضد الأسد ولم نقطع علاقتنا به قط". يكيتي ميديا، 26-10-2021، https://bit.ly/3G9rPhK

[11] "صالح مسلم محمد". مركز كارنيغي للشرق الأوسط، https://cutt.us/iS2Rr

[12] "معارض سوري: نرفض النظام القائم على سلطة الحزب الواحد". العربية نت، 25-2-2019، https://cutt.us/hGKJw

[13] صالح مسلم: سقوط النظام السوري سيكون كارثة، عربي 21 نقلاً عن مراسل صحيفة إندبندنت، 25 كانون الأول/ ديسمبر 2015، https://bit.ly/3aANncM

بالعمل مع الهيئة ضِمن إطار تنسيقي جديد وهو "مجلس سورية الديمقراطية"[14]. وعليه، أصبحت مطالب الحزب ورؤيته للحلّ في سورية، تقوم على مشروع الإدارة الذاتية.

لم يُصدر النظام أيّ تعليق يرفض أو يعارض مشروع الإدارة الذاتية عندما تم الإعلان عنها أول مرة عام 2013، بل على العكس قام الحزب بإدارة بعض المؤسسات الخدمية بالتنسيق معه. لكن عندما أعلن الحزب عن الفيدرالية في آذار/ مارس 2016، رفض النظام المشروع بشكل كامل واعتبره محاولة للتقسيم. هذا التغيُّر يُعزى غالباً لمخاوف النظام من عدم القدرة على التأثير في الحزب، لا سيما أنّه تزامن مع خلافات الطرفين بسبب التعاوُن مع التحالُف الدولي[15].

لم يتغيّر موقف النظام بعد عودة الحزب إلى الإدارة الذاتية في أيلول/ سبتمبر 2018؛ باعتبارها مشروعاً يستهدف وحدة سورية بدعم من الولايات المتحدة، ويُشكّل ذريعة لتدخُّل تركيا[16].

ومع ذلك، لم يرفض النظام الدخول في مفاوضات مع حزب الاتحاد الديمقراطي أو أحد الأجهزة التابعة له. وبدأ مسار المباحثات بين الطرفين في أيلول/ سبتمبر 2016[17]، والذي تركَّز بشكل واضح على قضيتين وهما، الإدارة، والعلاقة مع القوات الأمريكية والتحالف الدولي عموماً.

كان النظام –وما زال– يُصِرّ على إلغاء الإدارة الذاتية واستبدالها بالإدارة المحلية؛ وَفْق المواد (130 و131) من دستور عام 2012. وهو ما كان الحزب يرفضه باستمرار.

ويبدو أنّ موقف النظام من مشروع الإدارة الذاتية ساهم في إعادة صياغة خطاب الحزب نسبياً تجاه النظام عَبْر انتقاد ممارساته. ومع ذلك، لم يتوانَ الحزب وأجهزته عن التعاطي مع النظام كسلطة مركزية يُمكن القبول بها بحال الاعتراف بخصوصية الحكم الذاتي شمال شرق سورية[18].

---

[14] "انسحاب الأكراد من هيئة التنسيق لتفعيل دور مجلس سورية الديمقراطية". الشرق الأوسط، 10-1-2016، https://cutt.us/lO2xa

[15] عبد الرحيم تخوبي، "مشروع الإدارة الذاتية الكردية في سورية". مركز جسور للدراسات، 17-12-2021، https://cutt.us/VP7jd

[16] "الخارجية: ما يسمى بـ(الحكم الذاتي) مجرد مشاريع تهدف إلى إضعاف سورية". سانا، 22-7-2021، https://cutt.us/bTY6m

[17] "مفاوضات بين دمشق وحزب الاتحاد الديمقراطي حول إعلان الفيدرالية بكردستان سورية". روداو، 2-10-2016، https://cutt.us/tkxz2

[18] "صالح مسلم يهاجم الذهنية البعثية للنظام السوري". عنب بلدي، 30-12-2019، https://bit.ly/31oJ00h

في الواقع، عاد النظام ومنذ عام 2012 لاستخدام علاقته مع حزب الاتحاد الديمقراطي من أجل الضغط على تركيا. يُمكن ملاحظة ذلك من الانسحاب الذي أجراه لحساب وحدات حماية الشعب وهي الجناح المسلّح للحزب من بعض مناطق شمال شرق البلاد؛ إثر تفاهُم ثنائي في القامشلي في تموز/ يوليو من العام ذاته.

وبالفعل استمرّ النظام لاحقاً –بشكل مباشر أو عَبْر حلفائه– بتقديم نفسه كطرف وحيد وقادر على حماية أمن تركيا من تهديد حزب العمال الكردستاني وفرعه السوري، ومحاولاً الضغط عليها في هذا الصدد من أجل العودة لاتفاق أضنة (1998) وسحب قوّاتها من سورية، وأن يكون تدخُّلها قائماً على التنسيق المشترك لمكافحة الإرهاب.

### 2. أمنيّاً وعسكريّاً:

في حزيران/ يونيو 2011 وجّه النظام دعوة لـ 12 حزباً وحركةً كرديةً للقاء بشار الأسد في دمشق، فيما انتهت المشاورات بين الأحزاب إلى رفض الدعوة[19].

سعى النظام آنذاك، على ما يبدو، إلى محاولة احتواء الاحتجاجات الشعبية شمال شرق البلاد عن طريق تطويقها وعزلها باستقطاب القُوَى السياسية والاجتماعية الكردية. غير أنّ فشله في ذلك دفعه غالباً إلى عقد اتفاق مع PYD منتصف عام 2012.

وبموجب الاتفاق انسحب النظام من غالبية المناطق التي يقطنها المكوّن الكردي شمال سورية. فيما احتفظ بمربّعات أمنية في المدن الرئيسية مثل الحسكة والقامشلي، وحلّ مكانه قُرابة 8 آلاف مقاتل من وحدات حماية الشعب YPG الذراع المسلح لحزب الاتحاد الديمقراطي، والذين سبق وتلقّوا تدريبات وتسلّحوا من قِبل النظام نفسه[20]، قَبْل انخراطهم بشكل مباشر في مواجهة المعارضة السورية والحركة الاحتجاجية الكردية، وتنفيذ عمليات تجنيد إجباري لدعم الذراع المسلح ليتمكن من بَسْط سيطرته على كامل المناطق الكردية[21].

---

[19] حمزة هكي، "لماذا رفضت الأحزاب السياسية الكردية اللقاء مع بشار الأسد عام 2011". روك أون لاين، 2-8-2017، https://bit.ly/3lwdVys

[20] "Britain's airstrikes are doomed to fail". The Sunday Times, 5-12-2015, https://cutt.us/HDNK2
أيضاً: تم تحديد عدد الذين درّبهم وسلّحهم النظام من عناصر وحدات حماية الشعب بشهادات متطابقة قدّمها سياسيون ومثقفون ونشطاء حقوقيون أكراد، ورشة عمل أقامها مركز جسور للدراسات، غازي عنتاب، تركيا، 25-11-2021.

[21] مؤيدو ومناصرو حزب الاتحاد الديمقراطي يفرقون مظاهرة للمجلس الوطني الكردي في الدرباسية، موقع حزب يكيتي، 5-12-2015، https://bit.ly/3x4E5xn.

استطاع النظام في السنوات الأولى التفرُّغ عسكرياً وأمنياً لمواجهة المعارضة السورية، بعدما وضع حزب الاتحاد الديمقراطي على عاتقه مواجهة الشارع الكردي والأحزاب السياسية الكردية.

حيث قام –وما يزال– جناحه الأمني "الأسايش"، أو قُوى الأمن الداخلي، بتنفيذ عمليات اعتقال وإخفاء قسري وتضييق مستمر للنشطاء والسياسيين الكرد وأحزاب المجلس الوطني الكردي.

على سبيل المثال، يُتّهم PYD باغتيال مشعل تمّو أحد أبرز قادة الحراك الشعبي الكردي ضدّ النظام، واعتقال نشطاء بارزين كالمحامي "إدريس علو" والناشط "بهزاد دورسن"، وصولاً لاعتقال ضُباط أكراد منشقّين عن قوّات النظام[22].

ويبدو أنّ النظام كان يُعوّل على استمرار قدرته في ضبط المشهد ضِمن مناطق انتشار ونشاط حزب الاتحاد الديمقراطي عن طريق إثارة النزاعات العرقية بين الكرد والعرب، وما يترتب على ذلك من حاجة الجميع له للحفاظ على استقرار وأمن المنطقة. غير أنّ تدخُّل الولايات المتّحدة الأمريكية نهاية عام 2014 غالباً ما وقف حائلاً دون قدرته على التدخُّل.

تسبّب ذلك أيضاً، بزيادة توتُّر العلاقة عسكرياً مع حزب الاتحاد الديمقراطي وأجنحته العسكرية والأمنية، فحتى عام 2022، تم تسجيل ما لا يقلّ عن 19 حالة اشتباك مسلَّح بين الطرفين، نتيجة ضَعْف التنسيق، أو الاستفزاز المتعمّد لضغط أحد الطرفين على الآخر من أجل تحقيق المكاسب. كان أبرز هذه الاشتباكات ذلك الذي وقع في حي طي بمدينة القامشلي في نيسان/ إبريل 2021، والذي أدّى إلى انسحاب قوات الدفاع الوطني التابعة للنظام من الحي مقابل سيطرة قوات سورية الديمقراطية عليه.

ومع ذلك، وجد الطرفان مراراً نقاطاً مشتركة للتعاون العسكري لا سيما ضدّ فصائل المعارضة المسلّحة. في شباط/ فبراير 2016، على سبيل المثال، شاركت قوات النظام في توفير التغطية النارية لوحدات حماية الشعب من أجل السيطرة على أكثر من 10 بلدات وقرى بينها تل رفعت ومنّغ شمال حلب.

[22] كتاب روجافا خديعة الأسد الكبرى، الفصل السابع: خطف الكرد وإخفاؤهم الكاتب حسين جلبي، آب/ أغسطس 2018.

وفي عام 2018، عندما كان النظام يستعدّ لإطلاق حملة عسكرية ضد فصائل المعارضة في إدلب شمال غرب البلاد، أعلن حزب الاتحاد الديمقراطي، على لسان آلدار خليل، استعداد قوات سورية الديمقراطية للمشاركة في العملية[23].

وفي نهاية عام 2019، بعد إطلاق تركيا والمعارضة السورية عملية نبع السلام، توصّل النظام وحزب الاتحاد الديمقراطي إلى تفاهُم أمني جديد يتيح لقوّاته دخول مدن منبج وعين العرب شرق حلب وتل تمر غرب الحسكة، وعدد من القرى والبلدات بما فيها الطبقة في ريف الرقّة الجنوبي[24].

وفور عودة قوّاته إلى شرق الفرات سارع النظام لمطالبة عناصر "قسد" بالانضمام لصفوف قوّاته[25]، وهو ما تم رفضه من حزب الاتحاد الديمقراطي، الذي اقترح الحفاظ على خصوصية "قسد" لتكون جزءاً من وزارة الدفاع.

ويُمكن القول: إنّ النظام يريد تفكيك الجناح العسكري لـ PYD عَبْر تطبيق التسويات، بينما الأخير لا يريد أن يتخلّى عن القوة العسكرية، أو على أقل تقدير عدم تفكيك وحدات حماية الشعب في المناطق ذات الغالبية الكردية.

### 3. اقتصاديّاً[26]:

بدأت العلاقة الاقتصادية بين الطرفين منتصف عام 2012 عندما وقَّع النظام اتفاقاً مع حزب الاتحاد الديمقراطي كان ينصّ على تقاسُم عائدات النفط بمعدّل 65% للأخير و35% للأوّل. كانت العلاقة الاقتصادية تقوم على مجرّد شكل مُتبادَل من المصالح الأمنية قبل أن تصبح محكومة بالمصالح العسكرية والسياسية مثلما هو موضَّح أدناه:

- عندما وقَّع النظام الاتفاق مع PYD عام 2012 كان حريصاً على تأمين حقل رميلان الإستراتيجي وضمان عدم سقوط محافظة الحسكة بيد فصائل المعارضة، وضمان التدفُّق الآمِن لشحنات المحروقات والنفط والقمح إلى مناطق سيطرته. لكن لاحقاً اقتصرت المصالح الأمنية بين الطرفين على تقنين التهريب عَبْر الخطوط.

---

[23] "آلدار خليل: مستعدون لمساعدة سورية على ضرب المعارضة الموالية لتركيا". روداو، 12-9-2018، https://cutt.us/jhkYp

[24] "النظام السوري يؤكد دخوله منبج وكوباني وتل تمر والطبقة". عربي 21، 14-10-2019، https://cutt.us/7iFxr

[25] "وزارة الدفاع تدعو عناصر (قسد) إلى الانخراط في الجيش لمواجهة العدوان التركي". سانا، 30-10-2019، https://cutt.us/y99nj

[26] خالد تركاوي، "العلاقات الاقتصادية بين الفاعلين في سورية". مركز جسور للدراسات، 28-2-2022، https://cutt.us/XTxFG

- منذ سيطرة "قسد" على جميع حقول النفط الرئيسية شرق الفرات أواخر عام 2017، باتت تُشكّل مصدر تهديد بالنسبة لاقتصاد النظام، وهو ما يُفسّر مساعيه بدعم روسيا وإيران للسيطرة على حقل كونيكو خلال هجوم بري مطلع شباط/ فبراير 2018.
- منذ انطلاق المفاوضات بين النظام والإدارة الذاتية أواخر عام 2016 أصبحت العلاقة الاقتصادية بين الطرفين تتأثر بشكل واضح بكل ما هو سياسي.

على سبيل المثال، أغلقت الإدارة الذاتية في 24 أيار/ مايو 2021 المعابر البرية والمائية بغرض منع السكان في مناطق سيطرتها من المشاركة في الانتخابات الرئاسية.

- لم يفوّت النظام خلال جولات التفاوض مع الإدارة الذاتية فرصة الضغط لتعديل نسبة الاتفاق الأساسية حول حصة النفط والمحروقات لكل منهما. كما أنّه لا يفوّت الفرصة أبداً للضغط عليها من أجل رفع الضرائب على السلع والخدمات، عَبْر إغلاق المعابر عندما يجد الظروف مواتية لذلك؛ كقراره إغلاق معبر الطبقة الذي جاء تزامُناً مع التصعيد العسكري على عين عيسى في آذار/ مارس 2021، وقراره إغلاق المعابر في محافظة الرقة بعد إغلاق إقليم كردستان معبر سيمالكا أواخر عام 2021.

في الواقع، استطاع النظام الحفاظ جزئياً على علاقة اقتصادية جيدة مع الإدارة الذاتية، التي أَبْدَتْ مرونة دائمة في التعامُل معه؛ بما يسمح لها بالحفاظ على الموارد المالية، وما يترتب على ذلك من استقرار أكبر في المنطقة.

فالإدارة الذاتية تحتاج إلى الأدوية والموادّ الغذائية من مناطق النظام؛ بينما يحتاج الأخير إلى تدفُّق دائم وآمِن للنفط ومشتقاته والقمح. علماً أنّ هناك تنافساً كبيراً بين الطرفين على شراء مادة القمح من السكان في شرق الفرات، وقد ظهر ذلك في محصول عام 2020.

كما تُشكّل مناطق الإدارة الذاتية ممرّ عبور للسلع الإيرانية التي يتم بيعها في مناطق النظام. لذلك، كان حصولها على الأموال المُقْتطَعة من الضرائب والرسوم على عمليات التهريب أحد أهمّ الدوافع والمصالح لديها في إقامة علاقة اقتصادية مستمرّة مع النظام. ولهذا أسّست الإدارة الذاتية شركة هيفكارتن التي هيمنت بالشراكة مع بعض التجار المحليين على معظم السلع الإستراتيجية.

وطبعاً تمتلك الإدارة الذاتية 15 معبراً مع مناطق النظام، 5 منها رئيسية لتدفُّق السلع والبضائع والاحتياجات. من أبرزها معبر التايهة جنوب غرب منبج، والهورة شرق مدينة الطبقة، واللذان تمرّ عَبْرهما المحروقات من مناطق سيطرة قوات سورية الديمقراطية إلى مناطق سيطرة النظام[27].

## ثالثاً: محدّدات العَلاقة بين حزب الاتّحاد الديمقراطي وحلفاء النظام السوري

أتاحت تعقيدات المشهد الميدانية والسياسية في المنطقة لحزب الاتحاد الديمقراطي إنشاء علاقة مع حلفاء النظام السوري، أيْ روسيا وإيران، مثلما هو موضَّح أدناه:

### 1. إيران:

في أواخر صيف 2011، نسّقت إيران اجتماعاً سريّاً بين النظام وحزب الاتحاد الديمقراطي، في منزل "جلال طالباني" في العراق، بحضور كل من رئيس مكتب الأمن القومي السوري "هشام بختيار"، وقائد لواء القدس التابع للحرس الثوري الإيراني "قاسم سليماني"، و"مراد قره يلان" عضو اللجنة التنفيذية في حزب العُمّال الكردستاني، و"صالح مسلم" و"آلدار خليل" القياديّيْنِ في حزب الاتحاد الديمقراطي[28]. فتح ذلك الاجتماع الطريق أمام عودة نشاط PYD إلى سورية عسكريّاً وأمنيّاً وسياسيّاً واقتصاديّاً.

ولإيران علاقة قديمة مع PKK تعود إلى مطلع ثمانينيات القرن الماضي، وقد شهدت محطّات بين التعاون والعداء. وفي فترة مطلع الألفية الثالثة تدهورت العلاقة بين الطرفين بسبب إعلان الحزب تأسيس فرع له في إيران عام 2004 تحت اسم "حزب الحياة الحرّة الكردستاني PJAK".

بعد اندلاع الاحتجاجات الشعبية في سورية عام 2011، أوقف PJAK عملياته بشكل شِبه نهائي على الأراضي الإيرانية، مقابل زيادة في العمليات جنوب شرق تركيا[29]. في مؤشر واضح على عودة تقارُب إيران مع الحزب.

لطالما كان لإيران حسابات أمنية وسياسية فيما يخصّ العلاقة مع الحزب، التي استخدمتها عَبْر توجيه الجهود الانفصالية للأكراد المستائين على أراضيها نحو دول الجوار، وبنفس الوقت الضغط على الدول الأخرى. على سبيل المثال، لم تكن إيران مرتاحة لإقليم كردستان العراق، بزعامة الحزب

---

[27] "المعابر الداخلية في سورية". مركز جسور للدراسات، 7-6-2021، https://bit.ly/3OvOVDw

[28] مرجع سابق، "ورشة عمل حضرها سياسيون ومثقفون ونشطاء حقوقيون أكراد حول علاقة النظام السوري بحزب الاتحاد الديمقراطي".

[29] هيكو ويمن ومظهر سلجوق، "صعود الأكراد في سورية". مركز كارنيغي، 5-2-2013، https://cutt.us/hBYVp

الديمقراطي الكردستاني، بسبب علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتحالُفه مع تركيا، فكان الخيار الأفضل بالنسبة لها دعم حزب العمال الكردستاني، المنافس التقليدي للجناح الكردي الآخر في العراق والمنطقة عموماً[30].

في عام 2015، عندما أسّس حزب العُمّال الكردستاني "وحدات حماية سنجار" على الحدود السورية – العراقية، بدأت إيران تُقدّم الدعم المالي واللوجستي لها[31]، وتسهيل عبور كوادر ومقاتلي الحزب بين طرفَي الحدود. وقد استفادت من هذه العلاقة في استخدام منطقة سنجار كممرّ لتمويل وتسليح الميليشيات التابعة لها شرق الفرات.

أثناء تنفيذ فصائل المعارضة السورية وتركيا عملية غصن الزيتون عام 2018 في منطقة عفرين، كان من المُلاحَظ وجود أسلحة إيرانية الصنع في متناول مقاتلي وحدات حماية الشعب[32]. عدا أنّ الميليشيات الإيرانية في قريتَيْ نبّل والزهراء شمال حلب وفّرت في كثير من الأحيان غطاءً أو دعماً لوجستياً لقوات تحرير عفرين، التابعة لحزب العُمّال الكردستاني، من أجل تنفيذ عمليات في عفرين؛ كالهجوم على مشفى المنطقة منتصف حزيران/ يونيو 2021.

ويُلاحَظ أيضاً، تشكيل الميليشيات التابعة لإيران غرفة عمليات مشتركة مع قوات تحرير عفرين نهاية أيار/ مايو 2022، تحت اسم "صاعقة الشمال" بهدف مواجهة أيّ تحرُّك عسكري لتركيا يهدف لاستعادة السيطرة على منطقة تل رفعت الخاضعة لسيطرة قوات سورية الديمقراطية شمال حلب.

ومع ذلك، شهدت العلاقة بين الطرفين في البعض الأحيان توتُّراً لا سيما في شرق البلاد. على سبيل المثال، لم يُفوّت حزب الاتحاد الديمقراطي عام 2021 فرصة استبعاد قوات الدفاع الوطني التابعة لإيران من حي طي بعد الدعم السياسي الذي قدّمته روسيا لقوات سورية لديمقراطية في هذا الصَّدَد.

---

[30] "التقارب بين إيران وحزب العمال الكردستاني قد يزعزع استقرار حكومة كردستان العراق". معهد واشنطن للشرق الأدنى، 6-2-2017، https://bit.ly/3ErgVDD

[31] " برلماني عراقي: إيران تدفع رواتب العمال الكردستاني". العربية نت، 28-12-2016، https://cutt.us/dx3TT

[32] مقطع بثه إعلام "وحدات حماية الشعب" يُظهر استخدامها صاروخ "طوفان" المضادّ للدروع إيراني الصنع في مواجهات عفرين، 10 شباط/ فبراير 2018، https://bit.ly/32Zox2t

### 2. روسيا:

تعود علاقات روسيا مع حزب العمال الكردستاني إلى ثمانينيات القرن الماضي، عندما وفّر الاتحاد السوفياتي الغطاء للنظام من أجل استضافة حزب العُمّال الكردستاني، عدا المشاركة في تسليح وتدريب كوادره، وسمحت له بافتتاح مكتب تمثيل له في موسكو.

ومع خروج "عبد الله أوجلان" من سورية بعد اتفاق أضنة 1998، استضافت روسيا الآلاف من الأكراد، واستقبلت "أوجلان" لمدة شهر، لكنها قرّرت في نهاية المطاف تجنُّب المزيد من التوتُّر في العلاقات مع تركيا، ورفضت الحكومة الروسية منحه اللجوء السياسي، واكتفت بتسهيل عبوره إلى إيطاليا، فقد فضلت التفاهُم مع أنقرة بدلاً من استمرار السياسة ذاتها، خاصّة مع قدوم حزب العدالة والتنمية إلى الحكم بعد عام 2000، وتبنّيه سياسة متعدّدة المحاور[33].

بعد تدخُّل روسيا عسكريّاً في سورية أواخر عام 2015، ونتيجة لزيادة التوتر مع تركيا إثر إسقاط الأخيرة لمقاتلة حربية روسية في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ذاته، قامت روسيا بدعم وحدات حماية الشعب في شباط/ فبراير 2016، للسيطرة على منطقة تل رفعت شمال حلب[34].

بعد ذلك، وعلى إثر اندلاع اشتباكات مسلّحة بين قوات الأسايش وقوات النظام في الحسكة، قدّمت روسيا نفسها كوسيط بين الطرفين؛ باستضافة أوّل جولة مفاوضات تجمعها عام 2016 في قاعدة حميميم، حيث جرى نقاش وَقْف إطلاق النار وطبيعة إدارة الحكم في مناطق شمال شرق البلاد.

كما شاركت وحدات حماية الشعب وبغطاء ناري روسي في عملية إغلاق طريق إمداد فصائل المعارضة السورية إلى أحياء مدينة حلب الشرقية من محور الشيخ مقصود أواخر عام 2016[35].

ورغم تقديم روسيا الغطاء الجوي لجناح PYD العسكري من أجل السيطرة على مناطق واسعة شمال حلب، لكنّها لم تتردّد في التخلّي عن حماية الوحدات وإتاحة المجال أمام تركيا للسيطرة على عفرين مطلع عام 2018، على خلفية التفاهُمات بين أنقرة وموسكو ضِمن مسار أستانا[36].

---

[33] "الدور الكردي في لعبة القوة الروسية في الشرق الأوسط". معهد واشنطن للشرق الأدنى، 29-6-2020، https://bit.ly/3rFqf3q

[34] "داود أوغلو: لن نسمح بسقوط أعزاز السورية". وكالة الأناضول، 15-2-2016، https://bit.ly/2ZVRSJQ

[35] مقابلة خاصّة أجراها الباحث مع مصطفى بَرّو، قائد تجمع فاستقم أكبر فصيل للمعارضة المسلحة السورية في حلب سابقاً، 10-12-2021، تركيا.

[36] "قوات روسية تبدأ الانسحاب من عفرين شمال سورية". وكالة الأناضول، 19-1-2018، https://bit.ly/3Eu1XwM

لكن روسيا عادت مرّة أخرى لتقديم الدعم لحزب الاتحاد الديمقراطي؛ عندما قطعت الطريق أمام توسيع تركيا عملية نبع السلام نهاية عام 2019، وقامت بالانتشار إلى جانب قوات النظام في مناطق عديدة، بعد توقيع مذكّرة سوتشي مع تركيا[37].

في الواقع، قدّمت روسيا نفسها أمام حزب الاتحاد الديمقراطي وأجهزته كضامن لحماية مناطق وجوده من أي عملية عسكرية جديدة تشنّها تركيا، لكنّها عملياً كانت توظّف هذا التهديد بالضغط على مجلس سورية الديمقراطية (مسد) من أجل تقديم تنازُلات لصالح النظام السوري خلال المفاوضات التي باتت ترعاها بين الطرفين.

ويبدو أنّ PYD كان يستخدم ملفّ النفط كأداة للضغط على روسيا من أجل حمل النظام على قبول تقديم تنازُلات[38]، حول شكل الحكم في مناطق سيطرته، وسداد الديون المتراكمة عليه، ووقف إطلاق النار في حال وقوع اشتباكات مسلّحة بين الطرفين[39].

استفادت روسيا من التفاهُم الذي تم التوصّل إليه شرق الفرات في تعزيز وصولها ونفوذها شرق الفرات؛ حيث استطاعت بناء قاعدة عسكرية في مطار القامشلي باتت تُعتبر ثاني أهم موقع عسكري لروسيا في سورية بعد حميميم.

وباتت روسيا فاعلاً رئيسياً ومؤثّراً في مناطق سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي وأجهزته إلى جانب الولايات المتّحدة، وقد وفّر ذلك فرصة أكبر لروسيا من أجل أداء دور الوسيط، والضغط على تركيا و"قسد" بذات الوقت. بالمقابل، ساهم وجود روسيا في المنطقة بإتاحة خيار المناورة لقوات سورية الديمقراطية في مواجهة تركيا، لا سيما مع تلويح القوّات الأمريكية أكثر من مرّة بالانسحاب من سورية.

ومع ذلك، لا يُمكن القول إنّ لدى روسيا مُوافِقة على مشروع الإدارة الذاتية، على اعتبار أنه يتعارض مع مبدأ السيادة، الذي يؤدي تقويضه لتآكُل سلطة النظام، وللإضرار بالعلاقات مع تركيا وتطويرها. في أحسن الأحوال يُمكن أن توافق موسكو على منح حزب الاتحاد الديمقراطي

---

[37] "روسيا تواصل انتشارها في مناطق وحدات حماية الشعب YPG شمالي سورية". وكالة الأناضول، 2-12-2019، https://bit.ly/3opKwHT

[38] "روسيا تضغط على قسد للحصول على تنازُلات اقتصادية وسياسية". موقع تلفزيون سوريا، 2-11-2021، https://bit.ly/3xYl1ki

[39] "برعاية روسية.. زيارة من قيادات قسد بينهم مسؤول النفط إلى دمشق ونتائج إيجابية". وكالة سبوتنيك، 13-2-2021، https://bit.ly/3GfglJK

خصوصية لا تخرج عن رؤية النظام لإدارة الحكم، عَبْر منح مناطق سيطرته صلاحيات إضافية في الحكم المحلّي، واستيعاب العناصر المسلّحة ككتلة ضِمن وزارة الدفاع السورية[40].

## رابعاً: مستقبل العَلاقة بين حزب الاتحاد الديمقراطيّ والنظام السوريّ

إن التنبُّؤ بمَآلِ العلاقات بين حزب الاتحاد الديمقراطي والنظام السوري لا بُدّ أن يأخذ بالاعتبار التداخلات والتعقيدات المتعلقة بدور كلّ من إيران وروسيا، ورؤية الطرفين للحزب، والتعاطي معه وَفْق مصالحهما. وعليه، يُمكن تحديد مستقبل العلاقة بين الطرفين بناءً على السيناريوهات التالية:

### السيناريو الأوّل – الاحتواء:

يقوم هذا السيناريو على إجراء تسوية بين الطرفين تُفضي إلى استعادة النظام لقدرته في التأثير والتدخّل النهائي بقرارات حزب الاتحاد الديمقراطي؛ عَبْر السيطرة على هياكل الحكم المحلي والعسكري والأمني.

بمعنى آخر، التوصّل لاتفاق يقضي بقبول PYD بمشروع الإدارة المحليّة كبديل عن الإدارة الذاتية، مقابل منحه وأجهزته بعض الخصوصية أو الصلاحيات الإضافية.

بذلك، قد يتم دمج وحدات حماية الشعب والمرأة وقوات الأسايش بوزارتَي الدفاع والداخلية، على أن تبقى خدمة العناصر في مناطق شمال شرق سورية. إضافة إلى إتاحة المجال لكوادر PYD للمشاركة في إدارة الحكم المحلّي عَبْر المجالس المحليّة في المنطقة.

يتطلّب تطبيقُ هذا السيناريو انسحابَ القوات الأمريكية، وتحوُّلَ روسيا إلى ضامن رئيسي في المنطقة. ولا يبدو أنّ الظروف مهيّئة لذلك على المدى القريب والمتوسّط؛ لا سيما مع تنامي التوتُّر بين الولايات المتّحدة وروسيا بعد غزو أوكرانيا.

### السيناريو الثاني – التوظيف:

يقوم هذا السيناريو على استمرار توظيف النظام وحلفائه للعلاقة مع حزب الاتحاد الديمقراطي ضد تركيا من أجل الضغط عليها للاستجابة لمطالب روسيا إزاء إعادة العلاقة مع النظام وجعل تدخُّلها في سورية مرتبطاً بتنسيق مشترك.

[40] "طرح روسي جديد لاستيعاب قسد شمال شرقي سورية". موقع تلفزيون سوريا، 21-9-2021، https://bit.ly/3otg7J4

بمعنى آخر، تطوير التفاهُمات المشتركة بين روسيا وتركيا حول سورية لاتفاق نهائي وربّما إضافتها كملحق لاتفاق أضنة (1998)، على أن يضع النظام بموجب ذلك على عاتقه مهمّة تفكيك حزب الاتحاد الديمقراطي عَبْر الحل العسكري والأمني سواءً بشكل مستقلّ أو بتنسيق مشترك مع تركيا.

عملياً، يستخدم النظام وحلفاؤه التوظيف كتكتيك للضغط على تركيا، لكن لا يوجد أي مؤشر يدعو للاعتقاد بتحوُّل هذا السيناريو إلى النتيجة المطلوبة على المدى القريب والمتوسّط.

### السيناريو الثالث – الصراع:

يقوم هذا السيناريو على انزلاق العلاقة بين الطرفين إلى صراع واشتباك مسلح، في حال انسداد طريق المفاوضات، وإصرار النظام على استعادة مناطق شمال شرق سورية دون تفاهُمات تُحقّق الحد الأدنى من مصالح حزب الاتحاد الديمقراطي.

ليس بالضرورة أن يكون الصراع بشكل مباشر، بل عَبْر قيام النظام وحلفائه بإثارة النزاع الأهلي على أساس عِرْقيّ في المنطقة، وتنفيذ عمليات أمنية واضطرابات اجتماعية تُقوّض هياكل الحكم التي تقوم عليها سلطة حزب الاتحاد الديمقراطي.

والاتجاه نحو الصراع المباشر يتطلّب غالباً انسحاب القوّات الأمريكية أو رفع الحماية والدعم الذي تُقدّمه لقوات سورية الديمقراطية. ولا يبدو ذلك متوفّراً في المدى القريب والمتوسّط.

### السيناريو الرابع – التنسيق:

يقوم هذا السيناريو على استمرار العلاقة بين الطرفين بشكلها الراهن، من تنسيق محدود بحكم الضرورة وحسب المصالح؛ بهدف مواجهة التهديدات المشتركة المتمثلة برفض توسيع تركيا لنفوذها شمال وشرق سورية. بغضّ النظر عن التوظيف المؤقت والتكتيكي للعلاقة والتي يقوم بها كِلا الطرفين.

وتبدو فرص استمرار هذا السيناريو أكثر ترجيحاً على المدى القريب والمتوسط في ظل تراجُع المؤشرات التي تدلّ على إمكانية انسحاب القوّات الأمريكية شمال شرق سورية، خاصة أن واشنطن قد أعطت مناطق شمال شرق سورية إلى جانب بعض المناطق في شمال غرب البلاد إعفاءات من عقوبات "قانون قيصر" من أجل إتاحة المجال لعمليات إعادة التعافي المبكر[41].

[41] "لوائح أمريكية لدعم النشاط الاقتصادي في شمال وشرق سورية: السياق والأهداف والمحاذير". مركز جسور للدراسات، 13-5-2015، https://bit.ly/3Ng2GpS

على أيّ حال إنّ استمرار هذا السيناريو من عدمه مرتبط بتغيُّر الظروف السياسية واتّجاه الولايات المتّحدة وروسيا إلى حلّ الخلافات من جديد.

## الخُلاصة:

لقد تعاطى حزب الاتحاد الديمقراطي مع النزاع في سورية كفرصة لتحقيق مكاسب وانتزاع الجغرافيا التي تُوفِّر له قاعدة انطلاق لاستكمال صراعه مع تركيا، إضافة لسعيه الواضح من أجل تحقيق حُلْم إنشاء كيان كردي بإدارة ذاتيّة، فاستثمر تفاهُمه مع إيران ووسع سيطرته في سورية بقبول النظام الذي وجد مصلحة في ذلك.

بالمقابل، تعاطى الحزب مع المعارضة السورية على أنها الحلقة الأضعف التي يمكن كسب الجغرافيا من حصتها، وصنّفها على أنها الخصم الأول بسبب علاقاتها مع تركيا. لذلك نسّق الحزب ميدانيّاً مع روسيا ضد فصائل المعارضة وقَبِلَ بها كوسيط للتفاوُض مع النظام.

ورغم المكاسب التي حققها الحزب خلال السنوات الماضية، لا تبدو العوامل السياسية على المدى البعيد مواتية لتحقيق أهدافه، فمن ناحيةٍ روسيا لا تَثِقُ بوحدات حماية الشعب بعد دخولها في علاقات معقَّدة مع واشنطن، وهي تتحيّن الفرصة لتفكيكها أو تغيير هيكليتها واستيعابها ضِمن مؤسسات النظام الرسميّة.

كما أنه لا يمكن التعويل بشكل مطلق على توتُّر العلاقة بين كل من إيران وتركيا، وروسيا وتركيا؛ لأن المصالح بين هذه الأطراف الدولية كبيرة، وقد تتفاهم لاحقاً على حدود النفوذ في المنطقة، مما يدفع طهران وموسكو للتراجُع عن استخدام الورقة الكردية للضغط على أنقرة، خاصة أن طهران تتخوف من إنشاء إدارة ذاتية جديدة للأكراد بعد تجربتها السلبية مع إقليم شمال العراق، عدا تخوُّفها من تحرُّك أكراد إيران لتكرار النموذج.

أيضاً، من غير المُستبعَد أن تتخلى الدول الغربية عن دعمها للحزب بموجب تفاهُمات مع تركيا، كما حصل في حالة فنلندا والسويد، وهذا قد ينطبق أيضاً على إمكانية توصّل أنقرة وواشنطن لتوافُق حول الملفات الإشكالية بين الطرفين ومن بينها الدعم الأمريكي لحزب الاتحاد الديمقراطي في سورية؛ على غرار وثيقة أنقرة (2019).

مـول اوف اسـطنبول ـ مكـاتب بلازا
طـابق/2ـ مكتب 3#ـ باشـاك شـهير
اسـطنبول - تـركيـا

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies

info@jusoor.co
www.jusoor.co